البنك التجاري
COMMERCIAL BANK

قرارات الجمعية العامة العادية

للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) والمنعقدة بتاريخ 23 مارس 2020

وافقت الجمعية العامة العادية على جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها على النحو التالي: -

1. تمّ سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس إدارة الشركة عن نشاطها وعن مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31، والخطط المستقبلية للشركة.
2. تمّ سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن البيانات المالية للشركة التي قدّمها مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
3. تمّت مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 2019/12/31، وتمّت المصادقة عليها.
4. تمّت الموافقة على سياسة توزيع الأرباح كما تمّت الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 20٪ من القيمة الإسمية للسهم على المساهمين بقيمة 0.2 ريال قطري لكل سهم.
5. تمّ إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
6. تمّت الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 واعتماد السياسات المتعلقة بالمكافآت والحوافز.
7. تمّ تعيين السادة "أرنست أند يونغ" كمراقب خارجي لحسابات الشركة لعام 2020، وتحديد الأجر الذي يؤدى لهم.
8. تمّ عرض ومناقشة والموافقة على تقرير الحوكمة السنوي للشركة لعام 2019.
9. تمّت الموافقة على سياسة الشركة المتعلّقة بعضوية مجلس الإدارة وشروط التأهيل.
10. تمّت المصادقة على انتخاب السادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماءهم بالتزكية لمدة الثلاث سنوات المقبلة:

- الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
- شركة الفردان للاستثمار ممثلة بالسيد / حسين إبراهيم الفردان
- سعادة السيد / عبد الرحمن بن حمد العطية
- السيد / عمر حسين إبراهيم الفردان
- شركة قطر للتأمين ممثلة بسعادة السيد/خلف أحمد المناعي
- سعادة السيد / صالح عبدالله المناعي
- الشيخ/ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني - مستقل
- السيد / محمد إسماعيل مندني العمادي - مستقل

- سعادة السيد / بدر بن عمر الدفع - مستقل

11. حيث لم يتخذ أي إجراء لتنفيذ الزيادة الموافق عليها في 20 مارس 2019، تمّت الموافقة على زيادة الحد المسموح للبرامج العالمية الحالية لإصدار شهادات إيداع، وأوراق تجارية و/أو أوروبية بعملات مختلفة، على أن يتم إصدارهم من قِبل الشركة مباشرةً من 350 مليون دولار أمريكي الى قيمة اجمالية لا تزيد في أي وقت عن 1 مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري بآجال استحقاق لا تزيد عن خمس (5) سنوات إلا يوم لأي من الإصدارات سالفة الذكر سواء من خلال الأسواق المالية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قِبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه البرامج والاصدارات بموجبها وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرامج أو الإصدارات بموجبها نيابةً عن الشركة في هذا الصدد، وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة.

12. تمّت الموافقة على تأسيس وطرح برنامج جديد لإصدار سندات عالمية متوسطة الآجال وفقاً للمادة (144 – أ) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 لإمكانية القيام بإصدارات في الأسواق الأمريكية سواء من خلال الشركة مباشرةً أم من خلال شركة ذات غرض خاص بقيمة لا تزيد عن 2 مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري بآجال استحقاق لا تزيد عن 30 عاماً على أن يتم إصدارها في الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قِبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذا البرنامج وأي إصدارات بموجبه وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرنامج أو الإصدارات بموجبها نيابةً عن الشركة في هذا الصدد، وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة. ولقد تمت الموافقة على هذا البرنامج أيضاً في اجتماع الجمعية العامة بتاريخ 4 أبريل 2017 و21 مارس 2018 و20 مارس 2019 ولكن لم يتم استخدامه في عملية التمويل خلال الأعوام الماضية.

13. إشارة إلى برنامج السندات الأوروبية متوسطة الآجال بقيمة 5.000.000.000 دولار أمريكي الذي تم تأسيسه في عام 2011 ("البرنامج") بموافقة مساهمي الشركة في اجتماعات الجمعية العامة بتاريخ 21 فبراير 2011 و23 مارس 2016 و4 أبريل 2017 و21 مارس 2018 و20 مارس 2019، تمت الموافقة على إصدار سندات دين بموجب البرنامج بقيمة لا تزيد عن 2 مليار دولار أمريكي بآجال استحقاق لا تزيد عن 30 سنة. وتلك السندات قد يتم إصدارها بعدة عملات (على سبيل المثال لا الحصر الدولار الأمريكي، والين الياباني، والدولار الأسترالي والفرنك السويسري، والبات التايلاندي، والرينمنبي الصيني، والدولار الكندي، والدولار التايواني) وقد تُدرج في الأسواق العالمية. ويتم إصدار هذه السندات من خلال الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قِبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه الاصدارات وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرنامج أو الإصدارات بموجبها نيابةً عن الشركة في هذا الصدد وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة. وبموجب هذا البرنامج، تم إصدار سندات عامة واحدة في عام 2019 بمبلغ 150 مليون فرنك سويسري، بالاضافة الى ثلاثة اكتتابات خاصة طبقاً للموافقة التي تم الحصول عليها في 20 مارس 2019.

14. تمّت الموافقة على تفويض مجلس الإدارة لتأسيس أي برامج أخرى لأدوات الدين بأي عملات والتي تكون مناسبة لأوضاع السوق بحد اجمالي أقصاه 1 مليار دولار أمريكي (مع قيام الشركة بالاصدارات مباشرة أو من خلال شركة ذات غرض خاص قائمة أو جديدة تؤسس لهذا الغرض) شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قِبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه البرامج والاصدارات بموجبها وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرامج وأي اتفاقية أخرى أو

ترتيبات فيما يتعلق بالبرامج أو الإصـــدارات بموجبها نيابةً عن الشـــركة في هذا الصـــدد وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة.

15. بالإضـافة إلى برنامج إصـدار سـندات الدين بالدولار الاسـترالي ("البرنامج الاسـترالي") الذي تم تأسـيسـه في عام 2018 بقيمة 1 مليار دولار أمريكي، بعد موافقة مسـاهمي الشـركة في الجمعيات العامة في 21 مارس 2018 و20 مارس 2019, تمت الموافقة على إصـــدار ســـندات دين بقيمة لا تزيد عن 1 مليار دولار أمريكي بموجب البرنامج الاسـترالي بآجال اسـتحقاق لا تزيد عن 30 سـنة. وتلك الســـندات قد يتم إصـــدارها بعدة عملات (على ســـبيل المثال لا الحصـــر الدولار الأمريكي، والدولار الأسترالي) وقد تُدرج في الأسواق العالمية. ويتم إصدار هذه السندات من خلال الأسواق العالمية أو على شـكل اكتتابات خاصـة شـريطة الحصـول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشـــروط المعمول بها بموجب قانون الشـــركات التجارية فيما يتعلق بأي إصـدار مباشـر من قِبل الشـركة نفسـها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه الاصـدارات وشـروطها وأحكامها (في الحدود المسـموح بها)، وإنجاز وتحرير المسـتندات الخاصـة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرنامج أو الإصـــدارات بموجبها نيابةً عن الشـركة في هذا الصـدد وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصـلاحيات لموظفي الشـركة. ولم يتم إصدار أي سندات بموجب البرنامج الاسترالي حتى الآن.

16. تمّت الموافقة على قيام البنك بشـكل مباشـر بإصـدار سـندات مدرجة أو غير مدرجة تكون مؤهلة كشـريحة أولى إضـافية من رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل بمبلغ مليار دولار أمريكي (3.6 مليار ريال قطري) كحد أقصى ووفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية، وذلك على النحو الآتي:

أ) سيتولى البنك إصدارها بشكل مباشر؛ أو

ب) سيتم إصدارها إما من خلال شركة فرعية تابعة للبنك ومملوكة بالكامل له ("شركة غرض خاص قائمة") أو من خلال تأسيس شركة غرض خاص جديدة ("شركة غرض خاص")، على أن يكون البنك هو الضامن في الخيارين الأخيرين.

ج) تفويض مجلس إدارة البنك بطرح تلك الإصدارات المحلية أو العالمية ضمن طرح خاص أو عام، والموافقة على القيمة النهائية للشريحة الأولى الإضافية من رأس المال المذكورة أعلاه وعملتهما وأحكامهما التفصيلية، واستصدار كافة الموافقات اللازمة من مصرف قطر المركزي والهيئات الحكومية الأخرى.

****

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة